

عبد الفتاح الجبالي يناشدكم : لا تتركوا الباعة الجائلين للمجهول

حادثة القطار.. والباعة الجائلون

عبد الفتاح الجبالي

على الرغم من المأساة الشديدة لحادثة قطار (الإسكندرية- اسوان) والتي أدت الى وفاة أحد الباعين الجائلين وإصابة الآخر، الا انها تضعنا امام مشكلة حقيقية تتعلق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهؤلاء الباعة، خاصة انهم ينتشرون في جميع أنحاء البلاد ويعانون من مشكلات يومية عديدة نراها جميعا بأنفسنا، مثل المطاردات اليومية بينهم وبين شرطة المرافق، فيما اصطلح على تسميته بالبديّة، وعمليات الكر والفر التي نشاهدها بشكل يومي، هذا فضلا عن كون الضحية وزميله من الشباب الداخلين الجدد لسوق العمل.

كما نعيد هذه الحادثة التذكير بأحداث اخرى كثيرة لها علاقة بالمشكلة، ومن أبرزها ما حدث في سوقى الموسيقى والعبة، منذ عدة أشهر، من مشاجرة بين بعض الباعة الجائلين وأصحاب المحال والتي راح ضحيتها عدد لا بأس به من الضحايا. وهو ما يحدث بشكل دورى في انحاء مختلفة من البلاد، ولكن بمستوى اقل، فيما يجسد وبحق مأساة إنسانية بكل معانى الكلمة نحتاج الى رؤية مجتمعية شاملة تضع الحلول الكفيلة بالإصلاح.

وعلى الرغم من قدم هذه الظاهرة إلا أنها اتسعت بشدة في المرحلة الراهنة مع ازدياد دور القطاع غير الرسمي في التشغيل، وهذا القطاع - الذى يضم بالإضافة الى الباعة الجائلين وعمال التراحيل الذين ليس لهم مكان عمل إلا بالشارع، شرائح عريضة من المجتمع مثل العاملين فى الورش الصغيرة أو الأعمال اليدوية والحرفية – وأصبح يستحوذ على نحو 45% من اجمالى المشتغلين، مقابل نحو 33% لدى القطاع الخاص المنظم، ونحو 23% فى القطاع الحكومى والاعمال العام،

أى أنه يشكل النسبة الغالبة من المشتغلين، فى سوق العمل ككل، ترتفع هذه النسبة بشدة داخل الريف الذى يستحوذ على 60% من المشتغلين. وتكمن خطورة هذا الوضع إلى أنه بدأ يستوعب قطاعات جديدة من الشباب خاصة خريجي الجامعات والمعاهد العليا ليضافوا إلى قوته الأساسية المتمثلة فى المتنقلين من الريف المصرى إلى المدن أو العائدين من الخارج. كما أدى التوسع فى هذا القطاع إلى الاعتماد على العمالة متوسطة المهارة بالأساس.

أى الشريحة التعليمية الأقل، واشتغال العديد من الأفراد فى وظائف ومهن لا علاقة لها بمؤهلاتهم العلمية، بل ويلجأ بعضهم إلى القيام بأعمال هامشية مثل الباعة الجائلين ومندى السيارات، وهى أمور تؤثر فى النسيج الاجتماعى للوطن.

إن لم يعد هذا القطاع، مجرد احتياطي للقطاع المنظم، بل أصبح فاعلا أساسيا بالأسواق. وبمعنى آخر فإنه لم يعد يستوعب العمالة الإضافية التى لا تجد مكانا لها بالسوق النظامية كما كان سائدا من قبل، بل أصبحت العمالة تتجه مباشرة إلى هذه السوق وهنا مكمن الخطورة، خاصة إذا أضفنا إليها انسحاب البعض من سوق العمل وتراجع معدل التشغيل إلى نحو 39%، ومعظم هؤلاء من الفقراء، حيث يشير بحث الدخل والإنفاق إلى أن 45% من الفقراء المشتغلين يعملون فى القطاع غير الرسمي.

وتكمن خطورة هذا الوضع ليس فقط فى عدم الاستقرار الداخلى لسوق العمل ولا لصعوبة وضع أو رسم سياسات محددة من جانب متخذى القرار فى المجتمع، ولكن لصعوبة تنظيم الأوضاع بداخله مع ما يتلاءم واحتياجات المجتمع. هذا فضلا عن الظروف السيئة التى يعمل فيها هؤلاء فمعظمهم يعملون دون عقود رسمية، حيث تشير الإحصاءات إلى أن 1% فقط ممن يعملون بأجر داخل القطاع يعملون بعقود قانونية، ونحو 25% منهم يعملون عملا دائما، فضلا عن أن 11% تقريبا مشتركون فى التأمينات الاجتماعية وأقل من 2% فى التأمين الصحى.

ولأسف فإن القطاع الخاص لم ينجح فى استيعاب ولو جزءا بسيطا منهم، على الرغم من السياسات الاقتصادية المتبعة والهادفة إلى تشجيعه ومنحه مزايا عديدة، وذلك للعديد من الأسباب الجوهرية والتى ترجع إلى ظروف العمل وعدم الشعور بالأمان المستقبلي، حيث إن العديد من المنشآت لا توفر للعامل البيئة المناسبة والتى تضمن له الاستقرار والتحوط نحو المستقبل، فما بالنا بالقطاع غير الرسمي!.

كل هذا يوضح لنا أهمية العمل على تنظيم عمل هذه الفئة بغية انتشالهم من براثن الفقر والعشوائية، وجعلهم جزءا من قطاع المشروعات الصغيرة، نظرا لقدرتهم العالية على العمل وامتلاك البعض منهم روح المبادرة والابتكار. لذا يصبح من الضروري الاهتمام بدعمهم وتنشيطهم ورفع كفاءتهم بما يؤهلهم للعمل داخل الأسواق.

وهو ما يتطلب العمل على عدة محاور أساسية يأتي على رأسها إصلاح البيئة التشريعية، فرغم إصدار قانون تنظيم وتشجيع عمل وحدات الطعام المتقلة رقم 92 لسنة 2018، ورغم بعض التحفظات عليه إلا أنه يعد نموذجا يمكن الاخذ به لوضع تشريع جديد ينظم عمل الباعة الجائلين، ويحفظ لهم حقوقهم ويضمن لهم الأمان ويوفر لهم البيئة المناسبة للعمل. مع ضرورة تلافى المشكلات الناجمة عن تطبيق القانون المشار إليه خاصة فيما يتعلق بارتفاع قيمة الرسوم وتعدد الإجراءات الحكومية، وبالتالي فهناك ضرورة قصوى لإصدار تشريع موحد ينظم فيه جميع الأمور المتعلقة بهذا النشاط، إذ إن ذلك سيحقق لهم وضوحا في الرؤية ويسهل عليهم معرفة ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

وهذا يتناسب تماما مع طبيعة العاملين في هذه الأنشطة، والعمل على توفير الحماية الاجتماعية والصحية والتأمينية لهم. أيضا ما جاء به قانون التأمينات الجديد من ضم القانون رقم 112 لسنة 1980 والقاضي بالتأمين الاجتماعي الشامل على العمالة غير المنتظمة، الى المنظومة، ورغم صحة هذا التوجه إلا أنه يتطلب سرعة إصدار تشريع متكامل وموحد للحماية الاجتماعية يأخذ بعين الاعتبار بعض الفئات التي لن تستطيع المساهمة في هذا النظام، خاصة بعد أن ارتفعت قيمة الاشتراك الى 9% من الحد الأدنى لأجر الاشتراك أي 79 جنيها شهريا مقابل 28 جنيها حاليا.

وعلى الجانب الآخر يجب دراسة آليات إنشاء أسواق مجمعة تضمهم جميعا على أن تتوافر فيها المزايا التي تمكنهم من العمل والربح، وهو ما يتطلب دراسة أسباب فشل التجارب السابقة مثل سوق الترجمان وغيرها في جذب هذه العمالة، بغية استخلاص الدروس ووضع الأطر المناسبة للتعامل معها، وهي كلها أمور تشير الى أن حماية العمالة غير المنتظمة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار جميع التغيرات التي شهدها المجتمع وتحقق الهدف الأساسي منها وهو ضمان حياة كريمة لهذا القطاع.